

نتيجة الاستقراء

بورصة النيل

عام ٢٠١٣





نتيجة استقصاء بورصة النيل عام ٢٠١٣

يعد عام ٢٠١٣ عام الانطلاق الحقيقي لبورصة النيل، اذ شهدت بورصة الشركات المتوسطة والصغيرة زخم علي مستوي السيولة خلال العام بعد تضاعف أحجام التعاملات في بورصة النيل ٣٠٠٪ حيث تم تداول ما يقرب من ٢٥٤ مليون ورقة مالية في عام ٢٠١٣ مقارنة ب ٨١ مليون في عام ٢٠١٢، كما ارتفعت قيمة التداول إلي نحو ٧٤٨ مليون جنيه مصري مقارنة بحوالي ٢٤٧ مليون جنيه في ٢٠١٢، وكان لقرار البورصة بزيادة عدد ساعات التداول إلى ٤ ساعات يوميا على غرار السوق الرئيسي أثراً في تعزيز مستويات النشاط والسيولة المتاحة الامر الذي انعكس إيجاباً علي معدلات التغطية لإطروحات الشركات التي انتهت من إجراءات القيد بعد تفعيل قرار زيادة ساعات التداول لتتراوح بين ٥٥ و ٦٧ مرة في اخر طرحان شهدهما سوق المشروعات المتوسطة والصغيرة خلال العام الماضي.

استقصاء بورصة النيل

اعتمدت ادارة بورصة النيل على مدار ثلاث سنوات على الاستقصاء كأحد طرق التواصل للتعرف على احتياجات أطراف السوق المختلفة فضلا عن قياس مدى نجاح عملية التطوير، وتم أخيرا عمل هذا الاستقصاء الجديد بطرح مجموعة من الاسئلة التي تلقي الضوء على أهم انطباعات وملاحظات الشركات المقيدة والرعاة المعتمدين لبورصة النيل عن الاحداث والتطورات المؤثرة لعام ٢٠١٣.

خصائص العينة المشاركة بالاستقصاء

شارك بالاستقصاء ممثلين عن الشركات المقيدة ببورصة النيل والرعاة المعتمدين لبورصة النيل وقد بلغت نسبة الاستجابة لهذا الاستقصاء ما يقرب من ٦٥٪ من اجمالي الجهات المرسل اليها.



النتائج الرئيسية للاستقصاء

التحديات

- الأوضاع السياسية للبلاد حيث ترى الشريحة الأكبر أو ما يقارب ٨٠ % من عينة الاستقصاء أن عدم الاستقرار السياسي هو أهم العوامل الرئيسية التي تحد من تسارع وتيرة نمو بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الحالية. وكما ربط أفراد العينة تحسن الأوضاع الاقتصادية في حال تحقق استقرار سياسي متوقع في أعقاب الانتخابات الرئاسية مما سينعكس ايجابيا على بورصة النيل وعلى ثقة المستثمر محليا ودوليا في جدارة السوق المصرية وكفاءة شركاتها التي ستحقق المزيد من النمو مع استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية.
- تخوف الشركات المستهدفة من تدخل جهات أخرى في طريقة إدارة الشركة مما يجعلهم يفكرون أكثر من مرة قبل القيد. حيث يرى ٤٠% من العينة المستهدفة أن الإفصاحات الملزمة عن الأحداث الجوهرية تعد أحد أهم أسباب رفض الشركات العائلية للقيد بما يحتاج إلى تكثيف التعريف بأهمية القيد لبقاء الشركة للأجيال القادمة، ويعد السبب الرئيسي للتخوف من الإفصاح هو الخوف من المنافسين في السوق.
- يرى ما يقارب ٤٠% من عينة الاستقصاء أن ارتفاع الرسوم مقابل الخدمات المقدمة من الجهات التي تتعامل معها الشركات المهتمة بالقيد مثل هيئة الاستثمار، ومراقب الحسابات، والمستشار المالي وغيرهم تعد من السلبيات التي تواجه الشركات الراغبة في القيد ببورصة النيل.



النتائج الرئيسية للاستقصاء

عناصر الجذب

بورصة النيل كوسيلة هي الأفضل لزيادة فرص نمو الشركة عن طريق زيادات رأس المال حيث يرى ٩٠% من العينة أن زيادة رأس المال عن طريق القيد ببورصة النيل يتم بإجراءات أسرع من الاقتراض من البنوك.

- يرى جميع المشاركين أن نظام التداول الحالي وزيادة ساعات التداول تعد من أهم إيجابيات بورصة النيل، فهو يماثل النظام المستخدم في السوق الرئيسي ويعمل على زيادة نشاط السوق بشكل ملحوظ بما يعود بالنفع على الشركات المقيدة ببورصة النيل.

- الدعم المقدم من هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات «لشركات تكنولوجيا المعلومات» وجهات أخرى يعد عنصر تحفيز ذا جدوى مرتفعة، فالعديد من المشاركين بالعينة يرون أن مبادرة هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات في عام ٢٠١٢ والخاصة بدعم قيد الشركات التابعة لها بحيث تتحمل ITIDA نسبة كبيرة من مصاريف الراعي المعتمد. هي واحدة من أهم المبادرات والأحداث التي أظهرت وعي وبعد نظر من إدارة ITIDA لمصلحة الشركات التابعة لها.

- الدعاية للاسم التجاري للشركة من أبرز الإيجابيات كما أوضح ٨٠% من العينة، فوجود الشركة ببورصة النيل يعتبر شهادة بالتزام تلك الشركة بمعايير الإفصاح والشفافية المطلوبة منها للقيد ويعتبر تداول سهمها بمثابة دعاية لها خاصة في حالة تحقيقه لمكاسب وتردد اسم الشركة وأخبارها في أوساط المستثمرين.



النتائج الرئيسية للاستقصاء

٣

السلبيات

- أوضح نحو ٤٥% من عينة الاستقصاء أن عدم وجود حوافز للقيود ببورصة النيل وأهمها إعفاء ضريبي أو امتيازات ضريبية يعد من أبرز السلبيات التي تعوق نمو شريحة الشركات المقيدة ببورصة النيل.
- ويرى قرابة الـ ٧٠% من العينة أن أبرز السلبيات هو كثرة عدد المستندات المطلوبة من الشركات المستهدفة فيما يخص القيد وطوال فترة دراسة المستندات فضلا عن زيادة رسوم القيد ومصاريف الحفظ المركزي بما يمثل عامل طرد للشركات المستهدفة طبقا لما أوضحتها نتائج الاستقصاء.

الخلاصة

لا زال الوقت مبكرا للحكم على تطور سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة - بورصة النيل في عامها الرابع لاسيما وأن مرحلة التحولات السياسية التي تمر بها مصر بدأت منذ نحو ثلاثة أعوام ونصف وهي فترة حافلة بالأحداث على الصعيدين السياسي والأمني وألقت بظلالها سلبا على أداء كافة القطاعات الاقتصادية في مصر.

ولكن هذا لا ينبغي الحاجة إلى تعريف مجتمع الأعمال في مصر بالمزيد عن بورصة النيل وفرص النمو المتاحة للشركات من خلالها عبر لقاءات دورية في مختلف أنحاء مصر.

كما أن المعوقات الروتينية والخاصة بالمستندات المطلوبة والرسوم المطلوبة بحاجة لتفعيل المزيد من المبادرات لدعم تواجد الشركات من مختلف القطاعات في سوق المال في مصر.